الجولة الثامنة من محادثات السلام في جنيف من منظور النوع الإجتماعي

انطلقت الجولة الثامنة من محادثات جنيف للسلام بين الحكومة السورية وأحزاب المعارضة برعاية الأمم المتحدة في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني إلى ١٥ كانون الأول ٢٠١٧. لم تكن مشاركة النساء كافية ولم تلبي توقعات وآمال المدافعات عن حقوق المرأة. وشارك في محادثات السلام ثلاث نساء فقط من بين ٢٣ ممثلاً لبعثة المعارضة واثنتان من ١٢ ممثلاً عن وفد النظام السوري. ما حدث ليس بمفاجأة حيث شاركت ١٦ امرأة فقط من أصل ١٤٠ في اجتماع المعارضة السورية الذي استضافته الرياض في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٧ ، والذي كان يهدف إلى تشكيل وفد موحد لمحادثات جنيف.

قال المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، ستافان دي ميستورا ، إن أجندة المفاوضات تضمنت أربع قضايا أساسية: هيئة حكم شاملة، ووضع دستور جديد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تشرف عليها الأمم المتحدة، و أخيرا مكافحة الإرهاب استناداً على قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ لعام ٢٠١٥ الذي يؤيد عملية السلام في سوريا. يشجع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٥) "المشاركة الفعالة النساء في العملية السياسية" التي تيسرها الأمم المتحدة. ومع ذلك ، مشاركة النساء في مفاوضات السلام دوماً قليلة.

واتفق المجلس الاستشاري للمرأة ، وقاعة دعم المجتمع المدني ، والغرفة الاستشارية للخبراء الدستوريين على ضمان تخصيص نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من النساء في أي وثيقة دستورية مستقبلية. لطالما طالبت منظمات حقوق المرأة والتحالفات مثل اللوبي النسوي السوري ، وشبكة المرأة السورية ، وتجمع سوريات من أجل الديمقراطية وملتقى سوريات من أجل السلام ، بتحديد حصة متكافئة بين النساء والرجال كخطوة ضرورية نحو مشاركة النساء بشكل متساوي.

لطالما قامت المبادرة النسوية الأورومتوسطية بتسليط الضوء على أهمية مشاركة النساء في صنع القرار الرسمي ومفاوضات السلام ، وتعرب المبادرة عن تضامنها الكامل مع جميع منظمات المجتمع المدني والحركات في سوريا التي تعمل على ازالة الحواجز الهيكلية التي تواجه النساء ومعالجتها. تعتبر هذه الطريقة أكثر طريقة فعالة لتعزيز حقوق النساء كأولوية على جدول الأعمال السياسي. سيبقى السلام والديمقراطية المستدامان بعيدان المنال ، عندما لا يتم تمكين النساء من الوصول على قدم المساواة في عملية صنع السلام. تضمن مشاركة المدافعات عن حقوق المرأة في محادثات السلام تناول قضايا النساء ومصالحهن طوال الفترة الانتقالية ، وكذلك في تطوير السياسات الوطنية والدستور الجديد.

قامت المبادرة النسوية الأورومتوسطية بالتعاون ودعم الشركاء السوريين والخبراء القانونيين في بناء عملية دستور شاملة منذ عام ٢٠١٢. إن الإنجاز الأخير لهذا العمل ، "الدليل الى دستور متوافق مع منظور النوع الإجتماعي" ، يهدف الى تقديم منظور نسوي لعملية اعداد دستور ديمقراطي بطريقة منهجية، ولا يلفت الانتباه فقط إلى الأحكام المتعلقة بالنوع الإجتماعي ولكن أيضا إلى شمولية النهج بأكمله. وهذا يعني دستوراً يقر بأن لجميع المواطنين القيمة الذاتية، وبأنهم متساوون أمام القانون وفي القانون ؛ دستور يحظر جميع أشكال الاضطهاد والعنف والتمييز القائمة على أساس النوع الإجتماعي.